الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.4
3 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد بوهاييفسكي (أوكرانيا): أشار الى الأزمة التي مازالت بلدان عديدة تواجهها بسبب المشاكل الجسيمة المترتبة على نقص التنمية والفقر والتلوث البيئي، بالرغم من الإقرار العام بأن تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة شرط أساسي للمحافظة على السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. ولذلك فإن الحاجة تدعو الى أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية لكي تتغلب على هذه الاتجاهات السلبية ولتنهض بمسؤوليات جديدة في مستهل عصر ألفي جديد.

٢ - وبالرغم من أن الدول الأعضاء والأمين العام قد بذلوا جهودا من أجل إعادة تشكيل وتنشيط منظومة الأمم المتحدة، فقد آن الأوان لاتخاذ خطوات أكثر حسما وذات منحى إجرائي. وعلى الدول الأعضاء أن تركز اهتمامها على وضع أساس قانوني لرفع مستوى تنسيق الأنشطة على الصعيد العالمي في ميدان الأمن الاقتصادي الدولي بغية منع الإكراه والتمييز الاقتصاديين. وإن إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي، وهو الذي اقترحه رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، في الاجتماع التذكاري الاستثنائي الذي عقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، من شأنه أن يساعد أيضا في تحقيق ذلك الهدف. ولا يرمي الاقتراح الى إدخال تغييرات جذرية في هيكل وميثاق الأمم المتحدة أو الى إنشاء هيئة جديدة داخل المنظومة، وإنما الى منح سلطة أكبر للهيئات القائمة، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استنادا الى المادة ٦٥ من الميثاق.

٣ - ويجب إيلاء النظر أيضا الى إمكانية أن تصبح الجمعية العامة محفلا لإيجاد حلول للمشاكل العالمية الكبرى بدلا من تنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمسائل المتصلة بها. وينبغي أن يكون ثمة ربط بين البنود المقدمة الى الجمعية العامة أثناء دوراتها الاستثنائية والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دوراته الموضوعية.

٤ - وصرح بأن وفده يرى أن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ يشكل خطوة هامة صوب إعادة تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ويثق أيضا بأن أنشطة الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بوضع خطة للتنمية، وبخاصة أنشطته المتصلة بالفصل الثالث من الخطة، الذي يدعو الى تحديد الدور المستقبلي لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية، سيتم إنجازها بنجاح.

٥ - وبالنظر الى الحالة المالية الراهنة للمنظمة، ينبغي تشجيع قيام حوار منتظم بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والوكالات المالية الأخرى بغية الحصول على مصادر تمويل إضافية للتنمية. وكذلك ينبغي أن تكون للأمم المتحدة سلطة أكبر لإنشاء آليات للتنسيق بين المؤسسات المالية الدولية ومنظمة

التجارة العالمية. وقال إن وفده يرى أن هذه المؤسسات ينبغي أن تخصص موارد إضافية لتعجيل التغيير الاجتماعي الاقتصادي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفي البلدان النامية، التي سيعود دمجها في النظام الاقتصادي العالمي بالفائدة على المجتمع الدولي بأسره وسيشكل الأساس لشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية الاقتصادية.

٦ - وفي هذا السياق، لاحظ مع الارتياح تفهم الدول الأعضاء المتزايد للمشاكل التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والذي ترجم الى زيادة في الموارد المخصصة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطته التنفيذية في بلدان أوروبا الشرقية، بما فيها أوكرانيا. كما أعرب عن تقديره لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تهيئة مناخ موات لإدماج تلك البلدان في الاقتصادين العالمي والأوروبي.

٧ - وقد فرغت أوكرانيا لتوها من مرحلة هامة جدا من الترسيخ. ففي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، اعتمدت دستورا جديدا يؤكد من جديد إرادة وعزم الشعب الأوكراني على بناء دولة مستقلة وديمقراطية يحكمها القانون، وتكون فيها القيمة الاجتماعية العليا هي تعزيز حقوق الإنسان. وفي السنة السابقة، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي. فلأول مرة، ينتج القطاع الخاص أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وتتوفر ظروف أكثر مواتاة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال عملية التحويل الى القطاع الخاص المستمرة، وإنجاز المرحلة الأولى من التثبيت المالي والتحرير التدريجي للتجارة المحلية والخارجية وإصدار عملة وطنية جديدة.

٨ - وكانت هذه الإصلاحات مؤلمة بالنسبة للسكان وتطلبت مساعدة دولية أكبر بالنظر الى كون أوكرانيا مازالت تعاني من النتائج الجسيمة لكارثة تشيرنوبيل. وفي هذا الصدد، ذكر أن وفده يقدر الملاحظات المشجعة التي أوردها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/51/1، الفقرة ٥٧٣) في صدد ما تمخضت عنه كارثة تشيرنوبيل من آثار على سكان البلدان الثلاثة المتأثرة والحاجة الى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي لكي تواصل المنظمة جهودها (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧٥)؛ وأعرب عن أمل وفده في أن تستجيب الدول الأعضاء استجابة ملائمة لتلك الرسالة.

٩ - وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بإنهاء نظام الجزاءات مؤخرا التي كانت مفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وأفاد بأنها أعلنت أيضا عن استعدادها للاشتراك في عملية الترميم والتعمير في البوسنة والهرسك وبلدان أخرى من يوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت ذاته، واصل بلده تعليق أهمية كبيرة على تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية للدول التي تأثرت اقتصاداتها تأثرا جسيما بسبب نظام الجزاءات. وتأمل أوكرانيا ألا يقتصر ذلك الاهتمام على مجموعة واحدة من البلدان فقط وأن تقدم المنظمة مساعدة ملائمة للتعويض عن الخسائر الفادحة التي تكبدتها أوكرانيا، بوجه خاص، خلال السنوات التي قامت فيها بتنفيذ مقررات مجلس الأمن تنفيذا دقيقا.

١٠ - السيد لافروف (الاتحاد الروسي): قال إن القضايا الاقتصادية تلعب دورا متزايد الأهمية في العلاقات الدولية لأسباب منها تكثيف التنمية الاقتصادية العالمية، وعولمة التجارة، والاستثمار والتدفقات المالية، والترابط بين اقتصادات بلدان ومناطق منفصلة واستحداث تكنولوجيات عصرية. وأضاف أنه يجب على العالم أن يكون مهيأ للاستفادة من الفرص العظيمة التي توفرها العولمة ويجب أيضا أن يكون مدركا لأخطار وآثار تلك العملية على بعض البلدان والمناطق.

١١ - ومع أن ما يقرب من ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٥ قد ذهب الى البلدان النامية، وهو مستوى أعلى سبع مرات من متوسط المستوى السنوي في الثمانينات وأعلى ثلاث مرات من مستوى عام ١٩٩١، فإن ١٢ بلدا فقط أسهمت بـ٨٠ في المائة من تلك الاستثمارات. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أفقر البلدان أخذت تنكمش بالقيمة الحقيقية.

١٢ - وقد حققت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال قسطا من الاستقرار في عام ١٩٩٦؛ بيد أن تنميتها ظلت متفاوتة. فحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المجموعة من البلدان ـ حوالي ١٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ ـ محدود ومازالت هناك حواجز تحول دون دخول صادراتها الى السوق العالمية. وهذا يؤكد أهمية استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي للإصلاح وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي في تلك البلدان؛ وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا في هذا الخصوص. وبوجه الإجمال، يثني وفده على أنشطة المنظمة لصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ويثق بأن المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، الذي سيعقد في منسك (بيلاروس) في عام ١٩٩٧، سيعطي مزيدا من الزخم لذلك العمل.

١٣ - وذكر أن الاتحاد الروسي يمر بمرحلة حرجة في تنميته. فقد تحقق تقدم كبير في إنشاء الهياكل الأساسية السوقية، والتحويل الى القطاع الخاص، وإقامة قطاع خاص قادر على البقاء، وتحرير الأنشطة الاقتصادية الأجنبية وتحقيق الاستقرار المالي. وأفاد بأن حكومته تعلق أهمية كبيرة على زيادة الاستثمار، وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية. ويبلغ الاستثمار الأجنبي في الاتحاد الروسي حاليا ٩ بلايين دولار؛ ومن المؤمل فيه أن يبلغ تدفق الاستثمار الأجنبي ما بين ٣ و٣,٥ بليون دولار خلال السنة الحالية.

١٤ - ومما لا يقل أهمية مهمة تسهيل وصول الصادرات الروسية الى الأسواق العالمية برفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية المنصوص عليها في تشريعات بعض الشركاء الغربيين. وتحقيقا لهذه الغاية، يرغب الاتحاد الروسي في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن ويتوقع أن يتمخض الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عن نتائج ملموسة.

١٥ - وفيما يتعلق بمشكلة الدين، ذكر أن حكومته وقعت اتفاقا مع نادي باريس بشأن تنظيم جديد شامل متوسط الأجل لدينها، واتفاقا آخر مع الدائنين في نادي لندن بشأن إعادة جدولة دينها التجاري. وصرح بأن

حكومته على استعداد للتفاوض مع مدينيها على مستوى ثنائي وضمن إطار نادي باريس. وبالإضافة الى ذلك، أعلنت حكومته في اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين صندوق الندق الدولي والبنك الدولي في أيلول/سبتمبر أنها تنوي المشاركة في مبادرات هاتين المنظمتين من أجل إيجاد حل فعال لمشكلة مديونية أفقر البلدان النامية. وإن اتفاق حكومته المبرم مؤخرا مع نيكاراغوا بشأن تسوية دينها للاتحاد الروسي هو من أمثلة تلك المشاركة.

١٦ - وصرح بأن حكومته تسعى ليس فقط الى تحقيق أهدافها بل أيضا الى تسهيل تسوية المشاكل الدولية المتعلقة بالاقتصاد الكلي. ولذلك فإن وفده يرحب بالتدابير المتفق عليها في مؤتمر قمة ليون والمتخذة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخفيف عبء الدين الأجنبي على أكثر البلدان مديونية، وخاصة قرار بيع جزء من احتياطي الذهب لدى الصندوق.

١٧ - وقد أحاط وفده علما بالنتائج الملموسة وإن تكن متواضعة للجهود الهادفة الى إعادة تشكيل الأمم المتحدة، ولاسيما قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، ويثق أن الأحكام الرئيسية في ذلك القرار ستنفذ تنفيذا كاملا وبصورة عاجلة. وإضافة الى ذلك، أحاط وفده علما بالتقدم المحرز في صياغة خطة للتنمية ويأمل أن يؤدي تمديد ولاية الفريق الذي عهد إليه بتلك المهمة الى منع مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، يحبذ وفده اعتماد الخطة بوصفها وثيقة متكاملة تشتمل على فصل عن القضايا المؤسسية.

١٨ - ويعلق وفده أهمية كبيرة على دورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ لاستعراض التقدم في تنفيذ المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وحث على أن تقوم الدورة الاستثنائية بصياغة توصيات تشتمل على تدابير متعلقة بالدعم المؤسسي. وحث على أن تشدد الدورة الاستثنائية أيضا على أن يقوم مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة في الوقت ذاته عن تعزيز التنمية المستدامة على أساس تقييم واقعي للحالة المالية والاقتصادية لكل دولة على حدة. وأحاط وفده علما بإعادة تنشيط مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي بدأها إعلان مدراند المعتمد في الدورة التاسعة؛ كما يرحب وفده بالنتائج الإيجابية لمؤتمر الموئل الثاني ويتوقع نتائج ملموسة مماثلة من مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في موعد تال.

١٩ - السيد لوزانو (المكسيك): قال إن النجاح الحقيقي للتدابير الجديدة الهادفة الى إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يتوقف على الإرادة السياسية للدول في أن تعطي التعاون الدولي من أجل التنمية المكانة الهامة التي يستحقها بين القضايا التي تعالجها المنظمة.

٢٠ - وينبغي توجيه التعاون الدولي من أجل التنمية بحيث ينشئ مناخا دوليا أكثر مواتاة وديناميةلدعم جهود البلدان النامية الرامية الى القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وإن العولمة المتزايدة للاقتصاد الدولي وجهود التحرير والتحديث التي تبذلها بلدان عديدة تقتضي وجود آليات فعالة للتشاور والتعاون من شأنها أن تشجع الاستغلال الكامل لفرص التجارة والاستثمار. وإن النتائج التي تلت ما يسمى بالأزمة المكسيكية تعطي زادا للتفكر بشأن ضعف النظام المالي الدولي والحاجة الى كفالة استجابته بصورة أسرع وأفعل للظروف المستجدة في الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فإن حكومته ترى أن مما له أهمية قصوى إعادة النظر في هيكل الاشتراكات وعملية صنع القرار في صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لكفالة وجود انعكاس حقيقي للأهمية الحالية لمختلف الاقتصادات في المجتمع الدولي. ولما كانت مهمة تنظيم النظام المالي الدولي على أكفأ وجه ممكن هي واجب المجتمع الدولي ككل، فمن المناسب أن تجري أيضا المناقشة المتعلقة بهذه القضية كمسألة ذات أولوية بين مناقشات الأمم المتحدة.

٢٢ - وتعلق حكومته أهمية خاصة على أعمال الأونكتاد وتلاحظ مع الارتياح الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في دورته التاسعة. وصرح بأن حكومته تنتظر باهتمام اختتام عملية إعادة تشكيل الأونكتاد.

٢٣ - وكانت جولة مفاوضات أوروغواي بشير خير بالنسبة لدمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. بيد أن نتائج جولة أوروغواي لم تكن على مستوى تلك التوقعات في قطاعات رئيسية عديدة. وفي هذا الصدد، سيوفر الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية فرصة لدراسة حالة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها أثناء جولة أوروغواي، واتجاه النظام التجاري المتعدد الأطراف ومساهمته في تحقيق هدف إقامة نظام تجاري مفتوح ومنصف ومأمون ومُـقَـنَّن. وصرح بأن وفده يرى أن الاجتماع الوزاري ينبغي أن يركز على تحديد الأنشطة والتعديلات والتدابير الإضافية التي من شأنها أن تضع موضع التنفيذ الكامل الالتزامات المتعهد بها أثناء جولة أوروغواي، ولا سيما تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإلغاء التعريفات الجمركية وفتح الأسواق. وحث على تطبيق تلك الاتفاقات بالشكل الذي اتفق عليها به تماما. وفي وقت لاحق، ينبغي على منظمة التجارة العالمية أن تركز على القضايا المتصلة بالتجارة التي يوجد بشأنها توافق في الآراء بالفعل؛ وينبغي عليها أن تحاول تجنب بعثرة جهودها في ميادين أخرى.

٢٤ - فالتجارة الدولية أداة رئيسية لتسريع النمو الاقتصادي العالمي والتنمية. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يشعر بقلق عميق لأنه يجري، تحت ذريعة الحرية أو الديمقراطية أو البيئة، إصدار قوانين وفرض قيود من جانب واحد تضعف التجارة الحرة وتنتهك القانون الدولي والممارسات التجارية التي تم التفاوض بشأنها على المستوى المتعدد الأطراف. وقال إن حكومته تكرر معارضتها لإصدار وتطبيق قوانين وأحكام تؤثر على سيادة دول ثالثة، وبخاصة قانون الحرية الكوبية والتضامن الديمقراطي (ليبرتاد)، المعروف باسم قانون هلمز ـ بيرتون، الذي اعتمده مؤخرا كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا القانون ينتهك القانون الدولي، وبالتالي فإن وفده يود أن يوجه انتباه اللجنة الى الرأي المقدم من اللجنة القضائية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، الوارد في الوثيقة A/51/394.

٢٥ - وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لتقيم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، قال إن وفده يرى أن تبادل الآراء ينبغي أن يبدأ خلال الدورة الحالية بهدف تحديد المواضيع الرئيسية للدورة الاستثنائية. وارتأى أن الدورة الاستثنائية ينبغي أن توفر فرصة لتقييم التقدم التي تم إحرازه في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتحديد المجالات التي تم فيها تقدم غير كاف والأسباب التي أدت الى الفشل في التقيد بالمواعيد النهائية، وصياغة التدابير التصحيحية اللازمة. وينبغي كذلك بحث دور لجنة التنمية المستدامة، وبالمثل علاقاتها مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي تقوم أيضا بتنفيذ أنشطة في ميدان البيئة والتنمية.

٢٦ - وبالنظر الى تزايد العولمة، فإن النجاح الاقتصادي يرتبط بصورة وثيقة بالقدرة على المنافسة صناعيا وتكنولوجيا. ولذلك فإن عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يتسم بأهمية خاصة. فلكي تستجيب للحقائق الصناعية والاحتياجات المتغيرة من الدعم، قامت اليونيدو بالفعل بتنفيذ إصلاحات داخلية وإعادة صياغة أولوياتها ونهجها الى حد كبير. وقد كانت اليونيدو رائدة للاصلاح في منظومة الأمم المتحدة، وقد اعترفت الدول الأعضاء بإنجازاتها الهامة بوصفها مثلا للهيئات الأخرى.

٢٧ - السيد أوادا (اليابان): قال إنه بانتهاء الحرب الباردة ونشوء بيئة تتصف بالعولمة والترابط الاقتصادي المتزايدين أبدا، أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم في جهوده الرامية الى تعزيز التنمية، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. بيد أن دور الأمم المتحدة في ذلك المجال ظل يتناقص. وأضاف أن وفده يناشد جميع الدول الأعضاء بأن تلزم نفسها بصياغة استراتيجية خلاقة ضمن الأمم المتحدة لكي تواصل دعم التعاون الدولي في ميدان التنمية. وإن التنفيذ الفعال لمثل تلك الاستراتيجية يحتم بدوره إصلاح المنظمة لجعل عملها أكثر انسجاما مع أحكام الميثاق.

٢٨ - فالصحة والاستقرار العالميان يتوقفان على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي من أجل تنمية البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وخاصة في افريقيا، كي يكون في الإمكان إدماجها في الاقتصاد العالمي الذي يكتسب دينامية متزايدة. وينبغي على الأمم المتحدة أن تلزم نفسها إلزاما كاملا بتسريع تلك العملية الإنمائية على جبهتين. فمن ناحية، ينبغي أن تتحرك بسرعة لاعتماد نهج جديد وابتكاري ثم تقوم بتنفيذه. ومن ناحية أخرى، ينبغي عليها أن تنفيذ سلسلة من الإصلاحات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وذكر أن وفده يعيد تأكيد أن العمل على هاتين الجبهتين يجب أن ينفذ في وقت واحد.

٢٩ - ومضى يقول إن حكومته تدعو الى وضع استراتيجية إنمائية جديد وشديدة الفعالية يحدد المجتمع الدولي بموجبها مجموعة مشتركة من الأهداف، وتقوم البلدان النامية، باضطلاعها بالمسؤولية عن تنميتهاالخاصة، بوضع خطط لإنجاز تلك الأهداف. والجهود اللاحقة التي سيبذلها الفريقان لتنفيذ تلك الخطط ستكملها مساعدة حسنة التنسيق مقدمة من البلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الدولية، والقطاع

الخاص والمنظمات غير الحكومية. والعنصر الابتكاري في هذه الاستراتيجية يكمن في الطابع المتكامل لعناصرها، التي تشكل كلا متناسق الأجزاء.

٣٠ - وفي الوقت ذاته، ينبغي على الأمم المتحدة أن تصلح نفسها على مستويات مختلفة، مثل الجمعية العامة، وخاصة لجنتها الثانية؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية؛ والهيئات والوكالات الإنمائية الأخرى الناشطة في تعزيز التنمية. وينبغي أن يكون الإصلاح شاملا، ولذلك يجب أن يسير في خط مواز للإصلاحات في مجالات أخرى مثل الشؤون المالية والإدارة والأمن.

٣١ - ولكي يكون النهج الجديد ناجحا، يتعين على الشركاء الرئيسيين في عملية التنمية، بما فيهم المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف، أن يعملوا معا. ولما كانت الأمم المتحدة تمثل المجتمع الدولي، ولذلك تحتل مركزا ممتازا، فبوسعها أن تعمل كحفاز بواسطة أجهزتها، وإذا اقتضت الضرورة، من خلال الإصلاح. وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل جهود أقوى لتعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي أن تمتد هذه الجهود الى أبعد من تخوم الحوار الجاري حاليا بشأن السياسة في الجزء السنوي الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٢ - وصرح بأن حكومته تنوي، اعتبارا من الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، أن تقدم مساهمة هامة في التعاون بين بلدان الجنوب والتنمية في افريقيا. وأوضح أن وفده يعتبر التعاون بين بلدان الجنوب أهم مثال على استراتيجية للتعاون الإنمائي قائمة على الشراكة ودعا جميع البلدان المعنية الى المؤازرة في تعزيز ذلك الشكل من التعاون، الذي لا يفرق بين المانحين والمتلقين. فهو شكل من التعاون الحقيقي بين جميع الشركاء في العملية. ويمكن ملاحظته في صورته الحقيقية في مشاريع التعاون التقني التي تقوم فيها البلدان الأكثر تقدما بإيفاد خبراء الى البلدان الأقل تقدما لكي يقدموا خدمات استشارية. ومن أكثر الأمثلة نجاحا التنمية الريفية ومشروع إعادة التوطين في كمبوديا، اللذان تشارك فيهما اليابان وأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا متعاونة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أنشأ المشروع سابقة هامة في مجال التعاون الثلاثي، حيث أنه يشتمل لا على مشاركة البلدان المتقدمة النمو فحسب بل أيضا على مشاركة الأمم المتحدة.

٣٣ - وذكر أن وفده قام خلال الدورتين السابقتين للجمعية العامة بتقديم مشاريع قرارات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب كانت لها نتائج ملموسة، وهي اجتماع الخبراء الحكومي الدولي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، المعقود في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ بحضور مشتركين من ٢٦ بلدا وتسع منظمات دولية وإقليمية، وصندوق التبرعات لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب المنشأ ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وصرح بأن حكومته تنوي زيادة دعمها لأنشطة التعاون العملي بين بلدان الجنوب وأنها خصصت مليوني دولار من مساهمتها لصندوق اليابان لتنمية الموارد البشرية المنشأ ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع أن هذا الصندوق متاح لأغراض مختلفة في ميدان تنمية الموارد البشرية، بما فيها

التعاون بين بلدان الجنوب، فمن المتوقع دمجه على وجه التحديد في صندوق التبرعات المنشأ حديثا أو استخدامه بالاقتران به. وبالإضافة الى ذلك، أعرب عن رغبة حكومته في مواصلة استخدام صندوق اليابان للمرأة في التنمية لغرض تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب بوجه عام.

٣٤ - وفي إطار الأمم المتحدة، ينبغي أن تعمل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تمارس نشاطها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كمركز تنسيق لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي تقوية وظيفتها لكي تتمكن بصورة أفضل من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها. وستقوم حكومته وفقا لذلك بتقديم المساهمات اللازمة.

٣٥ - ولما كان من الواضح أن صياغة مشاريع أو برامج عملية هي المفتاح لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، فإن حكومته تنوي عقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية لمناقشة التدابير الفعالة لتعزيز ذلك العمل في مقر الأمم المتحدة بجمع آراء الدول الأعضاء والوكالات المعنية.

٣٦ - وفيما يتعلق بمسألة التنمية في إفريقيا، أعاد الى أذهان أعضاء اللجنة أن اليابان قامت في عام ١٩٩٣ باستضافة مؤتمر القمة الاقتصادي للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة في طوكيو وأنها اقترحت استراتيجية إنمائية جديدة في سياق الوقائع الجديدة الناشئة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وكانت تلك المبادرة هي الأساس الذي قام عليه مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية الذي قامت اليابان بتنظيمه في وقت تال. ففي البيئة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، تمثل تنمية افريقيا واحدة من أكثر القضايا إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي.

٣٧ - وذكر أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو وأفقر البلدان في العالم، فيما يتعلق بدخل الفرد، استمرت في الاتساع. فيجب ألا يغيب عن البال أن النهوض الاقتصادي لعدد من البلدان الافريقية من خلال التنمية الاقتصادية سيعود بالفائدة لا على شعوب افريقيا وحدها بل أيضا على العالم الخارجي بتحقيق إدماج كامل للاقتصادات الافريقية في النظام الاقتصادي الدولي. وهذا التصور لاستراتيجية إنمائية جديدة وافق عليه أخيرا الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعقود في أيار/مايو ١٩٦ وضُمِّن في وقت تال في الاعلان الاقتصادي الذي أصدرته البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في مؤتمر قمتها الذي عقدته في ليون.

٣٨ - وأكد أن وفده، بوصفه رئيسا للاجتماع الذي يجري استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بذل قصارى جهده لكفالة استناد التقييم في الاستعراض الى مفهوم المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي، بما فيه دول إفريقيا وبقية العالم، عن تنمية البلدان الإفريقية. وفي الوقت ذاته، حاول جاهدا كفالة أن يقوم التقدم في المستقبل على أساس عملي ومحدد الى أقصى حد ممكن. وقد تمخضت هذه الجهود عن نتيجتين إيجابيتين: أولاهما، أنه أمكن التوصل، رغم بقاء نقاط خلاف جدي بين الدول الأعضاء، الى توافق في الآراء بسبب روح الشراكة التي قادت المفاوضات؛ والثانية، أن

هيكل ومحتويات الوثيقة الختامية عكست التصميم العام من جانب المشتركين على التخلص من حالة الجمود السيكولوجي التي سادت فترة الحرب الباردة وذلك بإزالة جميع الانقسامات والمواجهات بين مصالح المجتمع المانح والمجتمع المتلقي في افريقيا. وهذا الإنجاز هو مثل آخر على الشراكة الفعالة في الأمم المتحدة.

٣٩ - وأخيرا، أعرب عن رغبة وفده في التشديد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ البرنامج الجديد واعتماد تدابير عملية إضافية. ولذلك ينبغي بذل كل جهد لتحقيق هذه الغاية أثناء النظر في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها هذه الأنشطة في النتائج الإيجابية لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الإفريقية، الذي سيعقد في عام ١٩٩٨.

٤٠ - السيد باريتو (بيرو): قال إن تهميش البلدان النامية آخذ في التزايد نتيجة لاشتداد حدة الفقر وعلل اجتماعية اقتصادية أخرى، كالافتقار الى العمالة، والنمو السكاني، وتردي البيئة، والفوارق الاجتماعية، فيجب على الأمم المتحدة في مواجهة هذه الحالة أن تطور قدرة فعالة على الاستجابة، بدعم من المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الصناعية، تعضيدا للجهود فوق العادية التي تبذلها مناطق عديدة من العالم للخروج من أزمات اقتصادية حادة. ويجب أن ينعكس مستوى الالتزام السياسي بالأمم المتحدة في المساهمات المقدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والهادفة الى إكمال الجهود المحلية التي تبذلها بلدان كثيرة.

٤١ - وأضاف أن وفده يرى أنه بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، فمازال يتعين إنجاز الشيء الكثير فيما يتعلق بإجراء استعراض أكثر عمقا لمهام وولايات العديد من الهيئات الإنمائية في المنظمة، لتكييفها بما يتفق والتطور الاقتصادي والسياسي الراهن. ويجب أن تسير هذه العملية جنبا الى جنب مع تعميق العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وتندرج إعادة تقييم جدول أعمال اللجنة ضمن هذا الإطار، ويجب أن تأخذ في الاعتبار إعادة تنشيط الحوار الحكومي الدولي بصدد المسائل الاقتصادية.

٤٢ - وبالرغم من الإجماع على وجوب القضاء على الفقر، وهو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، فإن الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات والمطالب غير المستوفاة غير متوفرة بالقدر المطلوب. وهناك حاجة الى التزامات محددة لتمويل الأنشطة الإنمائية حيث أنه لا يكفي أن تعالج مشاكل تنسيق وتداخل مهام بعض الهيئات، والصناديق والبرامج في المقر وفي الميدان؛ فيجب مضاعفة الدعم الخارجي للأنشطة الداخلية لبناء القدرات.

٤٣ - ومما لا شك فيه أن مستويات الدين غير المحتملة لأشد البلدان فقرا تشكل عقبة في طريق تنميتها، كما أوضح ذلك وفد الولايات المتحدة، ولكن يجب أيضا إيلاء الاعتبار الى البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالدين، حيث أن اشتداد الاختلالات السوقية يمكن أن يزعزع الأسواق المالية الدولية الرئيسية وأن يؤثر بصورة خطيرة على الاقتصاد العالمي.

٤٤ - وحث الدول الأعضاء على أن تمنح لجنة التنمية المستدامة مركز محفل سياسي رفيع المستوى موكول إليه استعراض السياسات والبرامج الإنمائية وفقا لجدول أعمال القرن ٢١، استنادا الى تصور شامل ومتعدد التخصصات للتنمية المستدامة.

٤٥ - ومع أن التقدم البطيء في تنفيذ خطة للتنمية يسبب قلقا، فإن المشكلة الأساسية تكمن في انخفاض مستوى الالتزام، الذي ينعكس في لغة لا تفيد الاستعداد لاعتماد تدابير. إن خطة التنمية ينبغي أن تكون عملية وأن تستند الى تفكير دقيق، وأن تساعد البلدان في تنميتها. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يؤيد المقترحات الداعية الى تقييم عمل الفريق العامل المعني بخطة للتنمية لمعرفة ما تم إنجازه والاتجاه الذي يسير فيه عمله.

٤٦ - السيد دانش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه في الوقت الذي يُتوقع فيه أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة تقرب من ٢,٥ في المائة للسنة الثالثة على التوالي، فإن هذا المعدل يقل عن المتوسط في الثمانينات. ففي بلدان نامية عديدة كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد صغيرا، مع بقاء متوسط المستويات، بالقيم الحقيقية، دون تغير عما كانت عليه في عام ١٩٨٠. وكذلك لا تحظى البلدان النامية إلا بنسبة صغيرة من الاعتمادات والقروض العالمية والطويلة الأجل، بسب قدرتها المحدودة على خدمة الدين، وهو وضع يزيده سوءا تزايد الشروط المقترنة بمنح القروض، ولعكس هذا الاتجاه، لا بد من تشجيع الاستثمار المباشر والتدفقات المالية الرسمية.

٤٧ - ففي عام ١٩٩٥ قدرت التدفقات المالية الصافية للاستثمار المباشر المتجهة الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال بـ٦٤ بليون دولار، ولكن ينبغي عدم إغفال أن هذه التدفقات تركزت بشدة في عدد صغير من البلدان. وبالإضافة الى ذلك، استمر الهبوط الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشير جميع الدلائل الى أن هذا الاتجاه سيستمر في السنوات القادمة. ومما لا شك فيه أنه نشأ من عدم فهم البلدان المانحة أن تلك الموارد سوف تسهم، في المدى البعيد، في حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد يستحق التوزيع المنصف للمساعدة الإنمائية الرسمية الاهتمام والنظر الواجبين. وبالنظر الى حالة الاقتصاد العالمي، تظل احتمالات المستقبل غير معروفة على وجه اليقين، رغم أن المجتمع الدولي اعترف بالحاجة الملحة الى مناخ استثماري إيجابي ونظام تجاري مفتوح ومُقَنَّن ومنصف ومأمون وغير تمييزي وشفاف وقابل للتنبؤ.

٤٨ - ومما له أهمية كبيرة أن تمتثل الدول امتثالا كاملا لقواعد ومبادئ القانون الدولي بوجه عام وميثاق الأمم المتحدة بوجه خاص. فهذه الاعتبارات هي التي حدت بالجمعية العامة الى إعلان الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وبالرغم من هذا الالتزام العالمي، لجأت بعض الدول الى إجراءات من جانب واحد، من بينها إصدار وتطبيق قوانين ولوائح محلية لها أثر خارج الحدود ينتهك بشدة سيادة دول أخرى ويقوض ذات الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول. ومثل هذه الممارسات توجِد بيئة تؤثر سلبيا على اللتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستهدفة. ومن الآثار السلبية تزايد الفقر، وتَدنّي

الموارد المالية ذات الأهمية القصوى للتنمية، وتعريض السياسة المالية والنقدية والإصلاح الاقتصادي للخطر وإضعاف قدرة البلد المستهدف على المشاركة بصورة كاملة في التجارة العالمية وأسواق رأس المال. إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل أو أن يتسامح مع مثل هذه السياسات والممارسات المتخذة من جانب واحد والتي، إن لم تحارب في مرحلة مبكرة، سوف تترتب عليها نتائج غير قابلة للتغيير، لأنها تضعف مصداقية الجهود الدولية والثقة فيها.

٤٩ - وفيما يتعلق بجدول أعمال اللجنة، ذكر أنه بالرغم من أن التعاون الإنمائي الدولي يشكل الدعامة التي تقوم عليها الجهود المشتركة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فهناك دلائل تشير الى عدم استعداد بعض الدول لتنفيذ التزامات متفق عليها وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ولهذا أهمية كبيرة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي سيبحث في الحق الأساسي لكل إنسان في أن يكون متحررا من الجوع وسوء التغذية، والتعاون الدولي من أجل القضاء على الإجراءات الاقتصادية والتجارية الانفرادية، والقضاء على الفقر، والتعبئة والنقل الدوليين للموارد التقنية والتكنولوجية والمالية من أجل زيادة فرص الحصول على الغذاء للجميع.

٥٠ - وصرح بأن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ بشأن جدول أعمال القرن ٢١ ستكون، من وجهة نظر وفده، فرصة فريدة لتحديد وإزالة الحواجز التي تحول دون تنفيذه. وينبغي أن يجري في الدورة الاستثنائية تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وفي تعزيز التعاون على جميع المستويات؛ وتوفير موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك من خلال بلوغ الهدف المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي التي يجب أن تخصصها البلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ودرجة استجابة الآليات المالية القائمة، ولا سيما المرفق البيئي العالمي؛ ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ وإمكانية الحصول على المعلومات والدراية الفنية؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج غير القابلة للإدامة، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو؛ والقضاء على الفقر؛ ووقف تردي البيئة، وحل مشكلة اللاجئين والهجرة الداخلية؛ وتعزيز الأساس المؤسسي من أجل تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر ريو.

٥١ - وفيما يتعلق بأعمال متابعة مؤتمر المستوطنات البشرية، قد تشكل المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي والحق في السكن الملائم ودور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الأسس لمزيد من المناقشات والقرارات. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساعد تعزيز الوظائف الذي يضطلع بها المركز، الذي ينبغي أن يركز على أهداف حسنة التحديد ومسائل استراتيجية، في تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني.

٥٢ - وفيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، يبدو أن البلدان المتقدمة النمو غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالانبعاثات من غازات الدفيئة في الحدود الزمنية المتفق عليها، ويحتمل أن تكون الحالة في البلدان النامية، بالنظر الى قدراتها التقنية والتكنولوجية المحدودة، مثل ذلك أيضا. وفي

مثل هذه الظروف، فإن وضع صكوك إضافية تزيد من جديد الالتزامات التي أخذتها البلدان النامية على عاتقها لا يتفق مع الحقائق على أرض الواقع، بل ولا ينسجم مع أحكام الاتفاقية ذاتها.

٥٣ - وستكون الدورة العاشرة للجنة التفاوضية الدولية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، التي ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، آخر دورة تحضيرية للجنة قبل انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. وبالتالي فقد حث المجتمع الدولي على إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية للمفاوضات المتعلقة بولاية ووظائف الآلية العالمية لتعبئة ونقل الموارد الى البلدان النامية المتأثرة. وإلا فإن احتمال تنفيذ الاتفاقية سيكون ضعيفا.

٥٤ - ومضى يقول إن وفده يرى أن قضية التنمية، في عملية الإصلاح، ينبغي أن تكون في مقدمة أولويات وإجراءات الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص لا تكون مفاهيم من قبيل تقسيم العمل أو الميزة النسبية حججا ملائمة لإضعاف وكالات متخصصة أو الهيئات والصناديق والبرامج ذات الولايات الإنمائية.

٥٥ - وأخيرا، ينبغي ملاحظة أن قضايا الاقتصاد الكلي والمسائل المتصلة بها - بما فيها الدين الخارجي، وإمكانية الوصول الى الأسواق، والتدفقات المالية والاستثمارية، والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب البلدان النامية في عمليات صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودز - ينبغي أن تستمر مناقشتها للوصول الى حلول إجرائية المنحى تقوم على أساس الإنصاف والتعاون.

٥٦ - السيد ويلموت (غانا): بعد عن أعرب عن تأييده لبيان ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ ، قال إن الإحصاءات المشجعة ظاهريا بصدد الاقتصاد العالمي التي نشرتها مصادر مختلفة تخفي حقائق اقتصادية واجتماعية مزعجة. فالدخل الحقيقي في معظم البلدان النامية أقل منه في الثمانينات، كما يتبين من أن متوسط دخل الفرد في إفريقيا بلغ ٦٥٧ دولارا في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بـ٧٢١ دولارا في عام ١٩٨٠. وتبين المؤشرات المنشورة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مطلق ويفتقرون الى الخدمات الاجتماعية الأساسية آخذ في الازدياد. ويرجع هذا في جزء منه الى التدهور المطرد في التعاون الإنمائي الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة. كما أن التدني في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزيد الآن على ٠,٢٧ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كان له تأثير كبير، ولا سيما في افريقيا. وأضاف إن الحاجة تدعو الى أساس منطقي جديد للتعاون الإنمائي في فترة ما بعد الحرب الباردة، أساسه الشراكة وتبادلية المصالح والمنافع، حيث أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم بدون تنمية، أو تنمية مستدامة بدون سلم.

٥٧ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا، لا تعوض الزيادة المضطردة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن الانخفاض في المعونة الإنمائية الرسمية، حيث أن ٧٥ في المائة من هذه التدفقات الاستثمارية يذهب الى ١٢ بلدا ناميا فقط، ولا تتلقى البلدان الأكثر فقرا تدفقات استثمارية خاصة. وقد تلقت البلدان الافريقية مجتمعة ما لا يزيد على زهاء ٢ في المائة من هذه التدفقات، بالرغم

من جهودها الهادفة الى اجتذاب الاستثمار الخاص من خلال برامج التكيف الهيكلي وتحرير اقتصاداتها. ويكمن تفسير هذه الحالة في تراكم عوامل من قبيل ضعف الهياكل الأساسية المادية، والأيدي العاملة غير الماهرة بوجه عام، وارتفاع مستويات المديونية، وارتفاع التضخم وصغر الأسواق المحلية، وهي مشاكل يجب على البلدان الافريقية أن تواجهها بالسعي الى إنشاء توازن سليم في الاقتصادات الكلية وهياكل أساسية مناسبة، وبالاستثمار في البرامج الاجتماعية لتشجيع اندماج شعوبها في النظام العالمي.

٥٨ - وتحاول الحكومات الافريقية سد هذه الاحتياجات، ولكن يلزمها دعم مالي وتقني وغير ذلك من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد وجه نداء من أجل تعاون اقتصادي دولي متجدد والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات العالمية الأخيرة والرامية الى دفع عجلة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة.

٥٩ - وفيما يتعلق بالتجارة، دعا الى إلغاء حصص الاستيراد والتدابير الحمائية التي تحول دون وصول صادرات البلدان النامية الى بلدان الشمال. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بإنشاء منظمة التجارة العالمية وحث المجتمع الدولي على أن ينفذ اتفاق منظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا. وقال إن تحرير التجارة ينبغي ألا يؤدي الى زيادة تهميش البلدان الفقيرة أو الى توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ودعا الى زيادة التركيز على ضمان توزيع عادل للمكاسب المتأتية من جولة أوروغواي.

٦٠ - ودعا الى تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، الذي يمثل استراتيجية ضرورية لدعم تنمية البلدان النامية وعنصرا أساسيا في التعاون الدولي من أجل التنمية، وذلك من خلال ترتيبات تمويل ثلاثية بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان المعنية. وفي الاتجاه ذاته، يلزم دعم دولي أكبر للتعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية ولتكاملها وخاصة في افريقيا حيث الأسواق صغيرة جدا. فزيادة التكامل الإقليمي في افريقيا من شأنه أن يوجد سوقا أكبر لسلع معينة، وخاصة إذا كان ذلك التكامل مصحوبا بتخصص من جانب كل من البلدان. وحيث أن تعزيز الأسواق الإقليمية يمكن أن يوقظ اهتمام المستثمرين، فإن غانا تحث شركاءها المتقدمي النمو على اتخاذ تدابير لدعم التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية بوجه عام.

٦١ - وأعرب عن تأكيد وفده من جديد على الحاجة الملحة الى كفالة التنفيذ الكامل والأواني لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ودعا المجتمع الدولي الى تقديم ما يلزم من موارد مالية وغيرها لدعم تدابير أعادة التشكيل الاقتصادي التي اتخذتها البلدان الافريقية من أجل تنشيط تنميتها. وفي هذا الصدد، دعا الى تذكر أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بافريقيا والشاملة للمنظومة والتي بدئ بتنفيذها قبل بضعة أشهر قد أنشأت آليات للتعجيل بتنفيذ البرنامج الجديد.

٦٢ - وأعرب عن رغبة وفده أيضا في إبراز الأهمية الكبيرة لتطوير الموارد البشرية في جميع البرامج والاستراتيجيات الإنمائية الهادفة الى تحقيق النمو الاقتصادي. فبعض البلدان مازالت تعاني من الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي

يقتضي تعزيز التعاون الدولي على أساس اعتماد وتنفيذ تدابير حقيقية تهدف الى التخفيف من أثرها السلبي وإزالته نهائيا. وينبغي على مؤسسات بريتن وودز أيضا أن تنظر في زيادة منحها للتنمية المجتمعية وتنمية الموارد البشرية في البرامج المقبلة.

٦٣ - ومازالت مشكلة الدين تمثل عقبة رئيسية في طريق الانتعاش والتنمية الاقتصاديين لافريقيا. وقال إن حكومته تكرر نداءها لاعتماد نهج ذي منحى إنمائي يتجاوز أحكام نابلي ويشمل، بين أمور أخرى، إلغاء الدين ومبادلات الدين مقابل التنمية. وأعرب عن ترحيب وفده بالمقترحات المقدمة في ليون من قبل البلدان الصناعية الرئيسية السبعة بصدد إقامة شراكة من أجل التنمية، وكذلك باعتراف ذلك المحفل بالحاجة الى تجاوز أحكام نابلي في اتخاذ تدابير لتخفيف الدين.

٦٤ - وبالإضافة الى ذلك، صرح بأن حكومته ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في واشنطن من قبل الدول الصناعية الرئيسية في العالم لإقرار خطة مؤسسات بريتون وودز التي تقضي بتخفيض الديون الجماعية لبعض البلدان الأشد فقرا والأكثر مديونية بحوالي ٦ بلايين دولار. فأوغندا، على سبيل المثال، يمكن أن تستفيد من الإعفاء من الدين ٨٠ مليون دولار في السنة مدة السنوات الثلاث القادمة. فقد أفادت أوكسفام بأن هذا التخفيض سيمكن أوغندا من تقديم خدمات صحية لمليونين من السكان، ومواد تعليمية لمليونين من أطفال المدارس الابتدائية وتحصين لمليون من الأطفال. وهذا المثال يصور بوضوح ما يمكن أن يفعله الإعفاء من الدين للتخفيف من الفقر في البلدان النامية والحاجة الى اعتماد تدابير جذرية بدرجة أكبر لإلغاء ديون البلدان النامية، ولا سيما بلدان افريقيا، التي تبلغ مديونيتها حاليا ما يزيد على ٣٠٠ بليون دولار، يضاف إليها ٢٠ بليونا كل سنة في رأس المال والفائدة.

٦٥ - السيد عبد الله (تونس): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح الرغبة المشتركة للدول الأعضاء في إدخال الإصلاحات الضرورية لإعادة تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وكرر تأكيد أن اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ يمثل معلما هاما في عملية الإصلاح. وأعرب عن ثقة وفده في أن يتمكن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية من إتمام المهمة الموكولة إليه خلال الأشهر القليلة القادمة، ولكنه أكد أن الإصلاحات التي تمت لن تكون على مستوى التوقعات ما لم تكن ثمة ضمانات لاحترام الالتزامات التي تم التعهد بها وتنفيذها، كي تتمكن جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، من الاستفادة من تلك الإصلاحات.

٦٦ - وقد كان القضاء على الفقر هو الهدف الأول لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت منذ عام ١٩٩٠؛ وقد أعطت هذه المؤتمرات أساسا صلبا للمنظومة تستند إليه في تنظيم أنشطتها التي يجري تنفيذها في ذلك الميدان. كما أنها أبرزت نطاق المشكلة وتعقيدها وطابعها المتعدد القطاعات، الأمر الذي يحتم تعبئة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع.

٦٧ - ومع ذلك، فبالرغم من الإجماع الذي أبداه المجتمع الدولي بصدد هذه القضية، فإن المساهمات المقدمة للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف تناقصت بصورة مضطردة طيلة السنوات الأخيرة. وإن الانخفاض الكبير في الموارد، المقترن بازدياد احتياجات البلدان المعنية، يحبط الجهود المبذولة لتحقيق أهداف النضال ضد الفقر، مما يضعف الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي. وقد أظهرت التجربة أن التقدم الاجتماعي لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على عمل القوى السوقية وحده.

٦٨ - وأعرب عن رغبة حكومته في أن تؤكد من جديد التزامها المتواصل في زيادة وتعزيز التعاون مع جميع البلدان الافريقية، التي أوضحت بما لا يدع مجالا للبس أنها على استعداد لمحاولة التغلب على تخلفها في التنمية باستخدام مواردها الخاصة وقهر العقبات العديدة التي تعرقل تقدمها باستخدام مواردها الطبيعية والبشرية بصورة أكثر فعالية.

٦٩ - ومع ذلك، فبالنظر الى العولمة التي تمثل إحدى السمات الحالية للاقتصاد العالمي، فليس من الواقعية في شيء الادعاء أن افريقيا سوف تقدر على التطور بدون الجهود المجتمعة للبلدان الافريقية والبلدان الأخرى في العالم. ولذلك أعرب عن ترحيب حكومته بالاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي بتنمية افريقيا ونموها، على النحو الذي أظهره في العام الفائت المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اختار الحالة في افريقيا لتكون الموضوع المحوري لمناقشاته.

٧٠ - وأشار الى أن الاهتمام بالقارة قد انتعش واتسع خلال السنة الحالية بسبب التدابير المتخذة من قبل الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة ككل، التي تضافرت على إعطاء مضمون محدد للمبادرة الخاصة المتعلقة بافريقيا. وأعرب عن ترحيب وفده بنتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي أظهر أن البلدان الافريقية حققت نتائج إيجابية في ميادين التنمية البشرية وإنشاء المؤسسات وتنمية القطاع الخاص. بيد أن الوثائق ذات الصلة التي أعدتها الأمانة العامة أوضحت أنه بدون دعم كبير من المجتمع الدولي ستعجز البلدان الافريقية عن تحقيق أهدافها في الأطر الزمنية المتوخاة في البرنامج الجديد . وهذا التضامن ينبغي أن يتخذ شكل إمدادات يمكن التنبؤ بها من الموارد الوافية بالغرض وتهيئة بيئة مواتية.

٧١ - وفي هذا الصدد، وجه عناية اللجنة الى التغيرات في العلاقات الدولية التي أدت الى انتعاش في التجارة، وازدياد الترابط في الاقتصاد العالمي وما استتبعه ذلك من اتساع احتمالات التعاون بين الدول. وفي الوقت ذاته، أخذت عوامل مالية وتجارية وتكنولوجية جديدة ترغم جميع الدول، وخاصة البلدان النامية، على تكييف اقتصاداتها كي تتنافس على الأسواق والاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا. ولكفالة استطاعة البلدان النامية تحقيق ذلك فقط، أصبح من المهم حل مشكلة المديونية؛ وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب حكومته بالاهتمام الذي أظهرته البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في اجتماعها الأخير في ليون بشأن مشكلة التنمية بوجه عام والبحث عن طرق لمعالجة مشكلة الدين التي تعاني منها بلدان الجنوب على وجه الخصوص.

٧٢ - وثمة جانب آخر لهذه المسألة هو العلاقة التي تكاد تكون مباشرة بين التجارة والتنمية، وفي هذا الصدد قال إن وفده يأمل في أن يحقق الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر، التوازن اللازم بين مصالح الدول ذات الحجم التجاري الكبير ومصالح الدول الأعضاء ذات الحجم الأصغر في منظمة التجارة العالمية. وصرح بأن حكومته ترى أن الاجتماع ينبغي أن يعالج قضيتين رئيسيتين، هما استعراض تنفيذ جولة أوروغواي واستعراض اتفاقات مراكش، على أمل أن يساعد اجتماع سنغافورة في تعزيز النظام التجاري الدولي ودعم القواعد التي تحكم التجارة بين الدول.

٧٣ - السيد أسيمه (أوغندا): قال إن الاقتصاد العالمي طرأت عليه تغيرات كبيرة خلال العقد الماضي، تمخضت عن تكامله بصورة متزايدة. وفي الوقت الذي استفادت فيه بعض البلدان من هذه التغيرات، فإن كثيرا من البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، التي يقع أغلبها في افريقيا، هـُمـِّشت بصورة تدريجية؛ وينعكس هذا في الانخفاض الحاد في نصيبها من التجارة العالمية، وحصتها التي لا تذكر من التدفقات العالمية من رأس المال الخاص، وتدهور حالتها الاجتماعية الاقتصادية. ولذلك فإن إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي، وتخفيف حدة الفقرة في العالم وكفالة النمو مع الإنصاف والتنمية المستدامة هي التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي حاليا.

٧٤ - وإذ تسلم البلدان النامية بأنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الخاصة، فقد قامت بتنفيذ برامج تكيف هيكلي تهدف الى إعادة تنشيط اقتصاداتها لتكييفها وفقا لبيئة اقتصادية دولية دائمة التغير. وهذه السياسات أساسية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. وقد أتاح تنفيذها إمكانية تحقيق معدلات نمو أفضل ومعدلات تضخم أقل بكثير، ولكن هذه الإنجازات كانت لها تكلفة اجتماعية عالية. والى جانب ذلك، فإن هذه النجاحات تقوم في أغلبها على استمرار المساعدة الخارجية؛ ولذلك، فإن تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة هو أمر له نفس الأهمية تماما لنجاح هذه السياسات كأهمية التزام كل بلد بتنفيذها.

٧٥ - وفي هذا السياق، أعرب عن قلق وفده لتزايد دور الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية في السلع والخدمات وفي تدفق رأس المال الخاص؛ الأمر الذي زاد من تأثيرها على تدفقات الموارد، ونقل التكنولوجيا وعلى العملية الإنمائية للبلدان النامية بوجه عام. ولذلك فهناك حاجة ماسة لأعداد واعتماد مدونة سلوك دولية فعالة وملزمة قانونيا لتنظيم أنشطة ونفوذ هذه الشركات.

٧٦ - ويمثل عبء الدين الخارجي لبلدان نامية كثيرة عقبة ضخمة أخرى في وجه جهودها الانمائية. إذ يتعين تخصيص نسب كبيرة من كسبها المتأتي من صادراتها الوطنية لخدمة الدين، ويبقى القليل، إن بقي شيء، للاستثمار المحلي في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية. ويمكن أن يسهم وضع مقترحات لتحسين أحكام نابلي، وكذلك القيام بمبادرة شاملة متعلقة بالدين من جانب مؤسسات بريتون وودز، في حل مشكلة الدين إذا نفذت بمرونة وسرعة.

٧٧ - ويمثل الانخفاض في الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية مشكلة خطيرة أخرى. فمعظم البلدان لم تف بعد بالتزاماتها الدولية في ذلك الخصوص؛ ويزداد ذلك خطورة لأن أقل البلدان نموا لم تستفد من الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال الخاص ومازالت تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على المساعدة الرسمية كي تجتذب موارد للتنمية.

٧٨ - ويتوقف نجاح سياسات أقل البلدان نموا الهادفة الى توليد النمو والعمالة على أدائها التجاري وإمكانية وصولها الى الأسواق الأجنبية؛ ومع أن اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية وفرا حافزا قويا للتجارة العالمية، فإن العديد من أقل البلدان نموا، في الأجل القصير الى المتوسط، لن يحرم فحسب من الفوائد المترتبة على توسع التجارة العالمية، بل سيتعرض حتى الى مزيد من التهميش. فاتفاقات جولة أوروغواي تقلل من التفضيلات التجارية المنشأة بموجب مختلف اتفاقات نظام الأفضليات المعمم واتفاقية لومي، ولم تعالج بصورة كافية مسألة وصول منتجات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٧٩ - وإن عدم وجود قاعدة إنتاج وتسويق قادرة على المنافسة دوليا في البلدان النامية، مضافا إليه اعتماد هذه البلدان بشدة على السلع الأولية، حد من قدرة افريقيا على الاستفادة من الفرص التجارية العالمية. وسيوفر المؤتمر الوزاري الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر، فرصة لا مثيل لها لاستعراض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، ولا سيما الأحكام المتعلقة بزيادة قدرة أقل البلدان نموا على الاستفادة بصورة كاملة من النظام التجاري العالمي وعلى تخفيف مشاكلها الانتقالية. ولتحقيق ذلك، يجب اعتماد تدابير محددة. ولذلك فإن أهمية وجود أسعار معقولة للسلع الأساسية لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها. فأكثر من ٧٥ في المائة من السكان العاملين في افريقيا يعملون في إنتاج السلع الأولية أو تسويقها. فمن الواضح أن العوامل التي أدت الى إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية مازالت قائمة. فيجب تمويل الصندوق بصورة كافية إذا أريد له أن يحقق أهدافه. وإنه مما يؤسف له أنه لم تتحقق نتائج محددة بعد فيما يتعلق بإنشاء الصندوق الافريقي لتنويع السلع الأساسية المقترح.

٨٠ - ومن المقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهذه فرصة يجب اغتنامها لحشد الإرادة السياسية اللازمة. فالتردي البيئي في افريقيا، الذي يدل عليه بجلاء استمرار الجفاف والتصحر الى جانب ظواهر أخرى، هو في آن واحد سبب ونتيجة للفقر. ولذلك ترحب أوغندا بإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤ وتتطلع الى عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٨١ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، أفاد بأن أوغندا تلاحظ أن التقرير المقدم الى أطراف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يبين بوضوح أن البلدان المتقدمة النمو لا تقوم بالوفاء بالتزامها بتخفيض الانبعاثات الجوية الضارة الى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠.

بل تحاول المصالح المكتسبة إثارة الشكوك حول التقرير. وتعارض أوغندا ممارسة البلدان المتقدمة النمو في استخدام البلدان النامية كمقالب نفايات للفضلات الخطرة والسمية الناتجة عن أنمطتها غير القابلة للإدامة في الانتاج والاستهلاك. وترفض أيضا بيع منتجات في البلدان النامية مثل مادة الـ د. د. ت. ، التي حظرت في الأماكن الأخرى لأسباب صحية.

٨٢ - إن روح الشراكة والتعاون الدولية المشهود عليها في ريو يجب ترجمتها الى حقيقة واقعة بتوفير الموارد الكافية، وينبغي إضافة زيادة كبيرة الى الموارد اللازمة للمرفق البيئي العالمي، بالنظر الى أن الالتزامات المالية المقررة بموجب الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ لا يجري الوفاء بها حاليا.

٨٣ - وأضاف أن أوغندا وفت بالتزامها بالتعاون في ميدان التكامل الإقليمي بمشاركتها النشطة على مستوى منطقة شرق افريقيا الفرعية في إحياء اتحاد شرق افريقيا، وفي تعزيز السوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الإفريقي، وفي تعزيز منظمة التخطيط والتنمية لحوض كاغيرا، وفي الجهود الرامية الى إنفاذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية. وبهدف تعزيز التعاون في شرق افريقيا، تقترح أوغندا إبرام اتفاقات تعاون بين اتحاد شرق افريقيا والأمم المتحدة، وتناشد المجتمع الدولي دعم هذه الجهود.

٨٤ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي إيلاء عناية عاجلة لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث أن إنجاز الأهداف النبيلة لذلك النظام سيخدم المصالح العليا للمجتمع الدولي ككل.

٨٥ - السيدة أولوا (إكوادور): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة الـ٧٧ وأعربت عن رغبتها في الإدلاء بملاحظات إضافية بصدد موضوع التجارة والتنمية. فوجهت الانتباه، بصورة خاصة، الى التسارع المؤكد لعمليتي عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي خلال فترة الخمس سنوات ١٩٩١-١٩٩٥ وكذلك الى حقيقة عدم وجود علاجات ناجعة لجميع العلل وأن استراتيجيات التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل يجب أن تقوم على أساس تعديلات داخلية وخارجية لتحقيق أقصى حد ممكن من فوائد العولمة بينما يجري، في الوقت ذاته، تقليل ما يمكن أن يكون لهما من أخطار وتكاليف على بلدان مختلفة، ولا سيما البلدان النامية.

٨٦ - وأضافت إن موضوع التجارة الدولية يتسم بأهمية خاصة لإكوادور، التي انضمت الى عضوية منظمة التجارة العالمية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولذلك فإن إكوادور ملزمة بقواعد تلك المنظمة وتأمل أيضا في أن تبحث اهتماماتها، كموضوع نظام الاتحاد الأوروبي لاستيراد الموز، بطريقة عادلة ومواتية.

٨٧ - ومضت تقول إن وفد إكوادور متفق تماما مع البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة بصدد الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الثانية في الدعوة الى عقد مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة وبصدد الحاجة الى كفالة تنفيذ نتائج تلك المحافل.

٨٨ - وقالت إن معظم سكان العالم يعيشون دون شك في البلدان النامية وأن اختلال التوازن في النمو السكاني والتخلف في التنمية البشرية يؤثران تأثيرا شديدا على نوعية الحياة في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية. فالفقراء والعاطلون عن العمل والضعفاء ورقيقو الحال يظهرون بشكل بارز بين العوامل الديمغرافية ويتأثرون بدورهم بهذه العوامل. ومن المشاكل حالات عدم المساواة بين الرجال والنساء، فالمرأة تمثل ٧٠ في المائة من جميع الفقراء في العالم وإمكانية حصولها على فوائد التنمية محدودة. والى جانب ذلك، فأنماط الاستهلاك غير القابلة للإدامة وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للبيئة تزيد التفاوتات الاجتماعية سوءا وتزيد الفقر انتشارا.

٨٩ - وصرح بأن إكوادور صممت مجموعة مترابطة من الاستراتيجيات والبرامج والنشاطات الهادفة الى إدماج المتغيرات الديمغرافية في التخطيط الإنمائي والى زيادة الإنصاف بين الجنسين. ويجري تنفيذ مشاريع تهدف الى تحسين فرص الحصول على خدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة والبرامج الإعلامية بهدف تحقيق توازن أفضل في التوزيع المكاني للسكان وإيجاد بيئة صحية في إطار التنمية المستدامة.

٩٠ - وللنمو السكاني غير القابل للإدامة تأثير أيضا على استخدام الموارد الطبيعية، مثل الماء والغذاء والوقود ويؤثر أيضا على قدرة الحكومات على إمداد السكان بالخدمات الأساسية والسكن الصحي والكافي. وقد شددت إكوادور في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) على الحاجة الملحة الى إيجاد حل لتلك المشاكل. ومع أنه كان من بين المشتركين في المؤتمر الممثلون الرئيسيون للقطاعين العام والخاص وقطاع المجتمعات المحلية المشتركون في تنمية المستوطنات البشرية، فإن النداء الذي وجه في المؤتمر لا يمكن أن يثمر بدون مساعدة وتعاون على المستوى الوطني، وبوجه خاص، بدون تضامن ومساهمات فعالة وأوانية من المجتمع الدولي.

٩١ - السيد إلاياسن (السويد): قال إن السويد تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به إيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي وإنها ترغب في الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصدد قضيتين هامتين: العولمة وآثارها والحاجة الى أمم متحدة قوية ومتجددة للتصدي لتحديات ومشاكل العولمة.

٩٢ - فلم يكن الناس والأمم في أي وقت سابق من التاريخ معتمدين على بعضهم بعضا كما هو الحال اليوم، لأن التدويل يشمل كل مجال من مجالات النشاط البشري. وفي الوقت ذاته، تخلق العولمة، التي تتسع بخطى متسارعة، فرصا وتحديات، وآمالا ومخاطر. فالتكامل الاقتصادي العالمي وقبول الأسواق الحرة أتيا بالرخاء وزادا الإمكانيات بالنسبة لأناس كثيرين في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد كان للعولمة نتائج سلبية أيضا، مثل تهميش بعض البلدان وبعض الفئات من الناس. وأصبحت الدولة القومية تواجه التحدي المتمثل في تكامل الأسواق العالمية. وفي الوقت الذي ازدهرت فيه بلدان عديدة بسبب انفتاح العلاقات الدولية، فإن العديد من أفقر وأقل البلدان نموا، ولا سيما تلك الواقعة في إفريقيا، لم تحصل على الفوائد الكاملة من تدفقات التجارة ورأس المال والاستثمار. وأصبحت الفجوات بين الأغنياء والفقراء، بين البلدان وداخلها على السواء، تتزايد اتساعا. وقد كان للسنة الدولية للقضاء على الفقر فضل إبراز هذه الاتجاهات.

٩٣ - وأضاف أن التهميش زاد من سوء مشاكل انخفاض الانتاج والعمالة والأجور وأدى الى أشكال جديدة من الإقصاء الاجتماعي أثرت بوجه خاص على الذين يعتبرون "غرباء" بسبب العرق والسلالة والدين، وكما يعرف الجميع، على أضعف الناس. وقد قدم المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي عقد في ستكهولم في آب/أغسطس ١٩٩٦، بينات إثباتا لهذه القضية. والإقصاء الاجتماعي يمثل أرضا خصبة لنشوء التمييز وبغض الأجانب والعنف، وهي أمور تمثل في نهاية المطاف خطرا على السلم والاستقرار.

٩٤ - ويشكل الفقر خطرا جسيما على السلم في نهاية القرن. فهو أرض خصبة تنمو فيها مشاعر اليأس ويولد العنف والإرهاب. ولهذا فإن التضامن والأمن وجهان لعملة واحدة. فالسياسة الأمنية الحازمة يجب أن تقوم على فهم أنه لن يكون هناك، في المدى البعيد، أمن في الشمال ما لم تتوفر لشعوب الجنوب الفرصة لحياة كريمة. فالضرورة تدعو الى التزام سياسي قوي على جميع المستويات والى تعاون من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان للنساء والرجال لمناهضة القوى الهدامة التي تهدد المستقبل.

٩٥ - وينبغي ألا تعاد العولمة الى الوراء، ولكن يجب أن تحلل آثارها وأن تفهم وأن تعالج. وفي هذه العملية، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على جميع المستويات: محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا، ولكن تفكيره يجب أن يكون على الدوام عالميا. وتحقيقا لهذه الغاية، لديه الأمم المتحدة ومثل أعلى هو الميثاق، الذي يسلم بالأهمية الأساسية للرفاه العالمي ويدعو الى تعاون دولي بين الدول الأعضاء للتصدي للمشاكل المشتركة، التي ليست أقلها المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

٩٦ - وقد عمّقت المؤتمرات الدولية الستة المعقودة برعاية الأمم المتحدة الحوار حول هذه القضايا وتمخضت عن عمليات مثمرة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. كما أبرزت دور الأمم المتحدة كمركز تنسيق لمعالجة المشاكل الأساسية التي تواجه البشرية، مثل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. فالأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على معالجة الأخطار العالمية الطويلة الأجل، مثل تغير المناخ. ومن الأمثلة الملموسة القريبة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا. والسويد، التي رأست تلك المفاوضات، سعيدة أيما سعادة لملاحظة أن الاتفاقية ستدخل حيز النفاذ قبل نهاية هذا العام.

٩٧ - ولمدة نصف قرن، شاركت حكومة السويد مشاركة فعالة وبالتزام لا يحيد في أنشطة الأمم المتحدة وقد كرست نفسها لجعل الأمم المتحدة قوية وفعالة. وقد أصدرت وزارة خارجية السويد مؤخرا منشورا عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في التسعينات، وقد عمم على جميع الوفود.

٩٨ - إن المجتمع الدولي بحاجة الى الأمم المتحدة، بالنظر الى أنها ملتقى لتحديد القيم المشتركة وأنها تعمل كحارس للقواعد والمبادئ الدولية. والمنظمة لازمة لمكافحة الفقر والتردي البيئي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفضلا عن ذلك، فالمجتمع الدولي يحتاج الى الأمم المتحدة لمكافحة

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الجذرية للصراعات، كجزء من استراتيجية شاملة لمنع الحروب والتصدي للتهديدات غير العسكرية المتزايدة الخطورة على أمن الإنسان. وينبغي أن تصبح الأمم المتحدة قوة حفازة مركزية من أجل التضامن العالمي.

٩٩ - والسويد، التي تدعو الى التضامن مع البلدان النامية والى التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية، ترى أن الغرض الأساسي من الإصلاح يتمثل في صياغة أمم متحدة قادرة على الاضطلاع بمهامها العاجلة بكفاءة أكبر. إن الغرض من الإصلاح ليس هو في الأساس تحقيق تخفيضات في الانفاق والحجم؛ بل ينبغي أن يتمخض الإصلاح عن أمم متحدة أقوى ذات أهداف محددة وأولويات واضحة. وقد آن الأوان لاعتماد نهج على نطاق المنظومة لإصلاح المنظمة . فمن الواجب تعزيز الأمم المتحدة لزيادة قدرتها على الوفاء بولايتها والاستجابة بكفاءة أكبر لاحتياجات الدول الأعضاء. ومما له أهمية أساسية الأثر الذي تحدثه الأمم المتحدة على الصعيد الأهم بالنسبة للناس ـ ألا وهو الصعيد القطري.

١٠٠ - إن الأمم المتحدة لا تستطيع وينبغي ألا تحاول أن تفعل كل شيء. وينبغي أن تتركز أنشطتها التنفيذية حيث تدعو إليها الحاجة الأشد: في أفقر البلدان وبين ظهراني الفئات الأكثر عوزا. ويجب على الأمم المتحدة أن تتلافى التشرذم، وأن تتجنب كذلك تداخل الولايات فيما بين الصناديق والبرامج والوكالات. وعليها أن تعمل كنظام موحد، ابتداء من المستوى القطري، الذي يليه التكامل في المقر. وكنظام فعال للحكم ، ينبغي على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يساهم في إيجاد شعور بالثقة في أنشطتها وسياساتها وبالمسؤولية عن هذه الأنشطة والسياسات.

١٠١ - ولكي تعمل الأمم المتحدة بكفاءة، يجب أن تتلقى اشتراكاتها المقررة من الدول الأعضاء كاملة، ودون شروط وفي الوقت المحدد. والتمويل الكافي للتعاون الإنمائي العالمي أمر أساسي أيضا. وإنه مما يثير الذعر أن الرغبة في توفير الأموال من أجل التعاون الإنمائي آخذة في التناقص وهي الآن عند أدنى مستوى لها منذ عشرات من السنين. فأربعة بلدان فقط، من بينها السويد، هي التي تفي بالهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساهمة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في أنشطة المساعدة.

١٠٢ - وكإشارة الى استمرار التزام السويد بأعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، تقترح الحكومة السويدية في بيان ميزانيتها المقدم الى البرلمان لعام ١٩٩٧ ـ على الرغم من إجراء تخفيضات في جميع مجالات الإنفاق الحكومي الأخرى تقريبا ـ مستوى إجماليا مستمرا من التبرعات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة.

١٠٣ - إن مشاركة السويد النشطة في الأمم المتحدة هي حجر زاوية في سياسة السويد الخارجية. وفي هذا الصدد، ستواصل السويد العمل من أجل منظومة تستطيع ضمان تمويل قابل للتنبؤ وتقاسم للأعباء أكثر إنصافا.

١٠٤ - الرئيس: تكلم باسم جميع أعضاء الجنة فتوجه بالشكر الى حكومة السويد لقرارها الإبقاء على المستوى الحالي لمساهماتها بالرغم من التخفيضات التي أجرتها في ميزانيتها، ورحب بالمنشور الذي أصدرته حكومة السويد حول المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة.

١٠٥ - السيد ديلاني (بابوا غينيا الجديدة): قال إن البيانات السياسية التي يدلى بها في المؤتمرات تصبح ذات معنى عندما تؤدي الى إيجاد فرص للمشاركة الموسعة والفعالة من جانب البلدان النامية. والعالم ينتظر منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بتنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها على المستوى الدولي.

١٠٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بالنهج المنسق الشامل للمنظومة الذي يقيم صلات بين المؤسسات والوكالات بهدف تنفيذ أنشطة ترمي الى تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في القرن المقبل.

١٠٧ - وأضاف أن عمل الحكومات يجب أن يقوم على أساس توازن أكبر في التعاون الدولي في التجارة والاستثمار، وعلى أساس بيئة اقتصادية مؤازرة. وبالمثل، ينبغي على جميع البلدان أن تلزم نفسها بحماية البيئة وحفظها، وأن تضع، حيث يكون ذلك ممكنا، مدونات سلوك مقبولة دوليا من أجل تنمية الموارد الطبيعية. وذكر أن وفده أثار هذه النقطة في الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني بالأحراج.

١٠٨ - وبالإضافة الى ذلك، فإن الجهود الوطنية الى إدارة "المشاعات العالمية"، مثل أغوار الكربون والتنوع البيولوجي، يجب أن يكملها التوزيع المنصف للفوائد المجنية من استخدام التنوع البيولوجي، ونقل التكنولوجيات لتحسين الرصد والبحوث.

١٠٩ - وصرح بأن بابوا غينيا الجديدة تؤيد بقوة آليات منظومة الأمم المتحدة الميدانية للاستجابة للكوارث. وبالنظر الى القلق المتزايد بشأن موارد المياه العذبة المناسبة، وارتفاع منسوب البحر واللاجئين، أخذ عمل الأمم المتحدة في هذه المجالات يكتسب أهمية أكبر.

١١٠ - وإن عولمة التجارة في نظام تجاري تنافسي بصورة متزايدة يمكن أن تؤدي الى تهميش البلدان التي تملك فرصة محدودة للوصول الى الأسواق. وبابوا غينيا الجديدة منفتحة لأية مقترحات بشأن الحاجة الى نظام دولي يوازن بصورة صحيحة بين عملية التحرير السريع للتجارة وقدرة البلدان الأكثر ضعفا على المنافسة بصورة منصفة في الأسواق الأجنبية وعلى الحصول على موارد وأموال خارجية. ويجب أن يكون هناك مستوى مقبول للتعاون الدولي يسهل تدفقات رأس المال من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية. واذا كانت المرافق الحالية في المؤسسات المالية الدولية قد أخفقت، كما تشير الاتجاهات، في تهيئة ظروف مناسبة للبلدان النامية، فمن الضروري الاضطلاع بتقييم لنقاط الضعف في تلك النظم وتقديم بدائل لتعزيز ثقة المستثمر والنمو الاقتصادي.

١١١ - ومازال للحمائية البيئية والقوانين التجارية الانفرادية والحواجز غير الجمركية وغير ذلك من التدابير الحمائية المقنعة تأثير على قدرة البلدان النامية على استدامة النمو الاقتصادي.

١١٢ - وصرح بأن الاختلال المتزايد في التوازن، الذي يعتقد أنه اتجاه حتمي، يسبب قلقا لوفده بالنظر الى أوجه القصور في القضاء على الفقر والتقليل من عبء الدين الذي تحمله افريقيا.

١١٣ - وأوضح أنه بالرغم من أن وفده يؤيد إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن عملية الإصلاح لن تحل جميع المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي، لأن الإصلاحات المؤسسية يجب أن تكملها قاعدة موارد سليمة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية والمالية التي يتفق عليها.

١١٤ - ويمكن أن تصبح برامج التكيف الهيكلي والانتعاش الاقتصادي أدوات لتشجيع المصالح الخارجية وينبغي ألا تنفذ بدون إيلاء النظر الواجب الى سرعة التغير الخاصة بكل بلد على حدة. ففي بابوا غينيا الجديدة ربطت المساعدة الإنمائية المقدمة من المؤسسات المالية ربطا وثيقا بشروط متعلقة بالحماية البيئية، وتحرير التجارة، وإلغاء اللوائح المنظمة وحبس الأموال عن برامج متفق عليها.

١١٥ - وأشار الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة بشأن جدول أعمال القرن ٢١ فقال إن برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية يشكل جزءا لا يتجزأ من العملية التي بدأت في ريو دي جانيرو. ومع أن مجموعة السبعة تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنظيم التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والمساعدة على الوصول الى توافق في الآراء بشأن السياسات والأهداف الإنمائية، فإن الطريقة المثلى للتعبير عن ذلك الاعتراف، برغم أنه أمر مشجع في حد ذاته، هي من خلال بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات القائمة.

١١٦ - السيد حمدان (لبنان): بعد الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة الـ٧٧ والصين أشار الى التدابير التي ينبغي أن تتخذها اللجنة الثانية لتنفيذ السياسات المتفق عليها في المؤتمرات الدولية الأخيرة التي رعتها الأمم المتحدة. وأضاف إن من المواضيع الرئيسية للمناقشة تحديد الوسائل الفعالة لتنسيق السياسات الإنمائية للأمم المتحدة مع السياسات الإنمائية للوكالات الأخرى. ودعا الى وضع نظام يستبعد النهج الانتقائي ويؤكد بدلا منه على الحاجة الى أن يضطلع كل بلد بمسؤولياته لإضفاء موثوقية وموضوعية على الجهود التي تـُبذل لحل مشاكل العالم الحديث. وأوضح أن مفاهيم الإنصاف والعدالة يجب أن تتخلل المناقشات دون أن يفسر ذلك على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.

١١٧ - ودعا المجتمع الدولي الى تنسيق جهوده في مجال محاربة الفقر. ومن الأفكار المستحسنة في هذا الصدد أن تقوم مؤسسات بريتون وودز، بالإضافة الى التعاون مع مختلف البلدان، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بغية تهيئة الظروف اللازمة للقضاء على الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. ولما كانت بلدان عديدة

قد ظلت مهمشة في عملية التنمية ويتعين عليها أن تعالج مشكلة الدين الخارجي الجسيمة فإن ذلك يؤكد الحاجة الى مساعدة أكثر البلدان فقرا على التخلص من ذلك العبء والاستثمار في التنمية المستدامة لمواردها. ولذلك فإن الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تبلغ الآن أدنى مستوى لها منذ عشرين عاما، أمر يثير القلق.

١١٨ - وقد أثبتت المحادثات الرفيعة المستوى التي جرت بين السلطات المالية الدولية وممثلي الحكومات والبنوك المركزية الحاجة الى معالجة المسائل المتعلقة ببناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع. فانتهاء الصراع لا يمثل ضمانة للاستقرار؛ وكما أوضح الأمين العام في خطة للسلم، يمثل بناء السلم في مرحلة ما بعد الصراع جزءا لا يتجزأ من مسؤولية المجتمع الدولي. والذي تدعو إليه الحاجة ليس دراسات نظرية بشأن هذه المسائل وإنما القيام بدراسة عملية تساعد على تعزيز الإدراك لخيارات المجتمع الدولي. ولذلك فقد اقترح أن تجري الأمانة العامة والمؤسسات المالية الدولية دراسة متعددة التخصصات بصدد المتطلبات والظروف اللازمة لبناء السلم.

١١٩ - وبعد أن يرسي المجتمع الدولي الأسس لإنشاء آلية عالمية تنعكس فيها الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالمشكلات البيئية ـ الصندوق العالمي للبيئة ـ يستطيع أن يأخذ على نفسه التزاما سياسيا أكبر بغية كفالة تحقيق نتائج طيبة في ذلك المجال وإنشاء آلية مماثلة لمعالجة مشاكل أخرى متصلة بالبيئة. ودعا الى توجيه الاهتمام الى الحاجة الى تحقيق توازن بين مصالح مختلف الدول من أجل تصغير الفجوة بين الرفاه المفرط لبعض البلدان والفقر المفزع في بلدان أخرى، حيث أن الحلول اللازمة للمشاكل البيئية، في عالم يعتمد على بعضه البعض بصورة متزايدة ويشترك في مصير واحد، يجب أن تكون مترابطة بصورة وثيقة.

١٢٠ - السيد الحارثي (عمان): بعد الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، قال إن انتهاء الحرب الباردة وفر فرصة تاريخية لإقامة نظام عالمي جديد يتميز بالتعاون الدولي بدلا من المجابهة، نظام يسود فيه السلم والأمن والاستقرار. بيد أن ذلك لم يحدث؛ فكثير من البلدان النامية يواجه صعوبات اقتصادية مثل الفقر المتفشي والدين الخارجي؛ والهوة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع والمساعدة الإنمائية الرسمية تبلغ الآن أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات. وهذه الصورة القاتمة لا تبشر بخير بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي. وبالتالي، يجب على جميع البلدان أن تتخذ تدابير للتصدي للقضايا الإنمائية بصورة شاملة، لمصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

١٢١ - وأضاف أن عمان، بوصفها بلدا ناميا، تعلق أهمية كبرى على مسألة خطة للتنمية وحث الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية على زيادة جهوده من أجل اختتام المفاوضات الجارية واعتماد خطة ذات منحى إجرائي توفر إطارا لتنفيذ الالتزامات الدولية القائمة المتعلقة بالتنمية وبتعزيز التنمية المستدامة.

١٢٢ - وأعرب عن التزام حكومته القوي بحفظ البيئة وصرح بأنها اتخذت في السنوات الأخيرة تدابير هامة في اتجاه تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي تموز/يوليه من هذا العام انضمت الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتنظر عمان، بوصفها بلدا معرضا للتصحر والجفاف، الى الاتفاقية على أنها صك كبير الأهمية، لأنها توفر إطارا يمكن، إذا التُزم به، أن يؤدي الى نتائج هامة.

١٢٣ - وأكد أيضا نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والحاجة الى اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي وفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها هناك. وقال إن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة الدولية يمثلان معلما في مضمار تحرير التجارة؛ بيد أنه لكي يعمل النظام الجديد بصورة فعالة يتعين أن يمتنع الأعضاء عن التصرف بصورة انفرادية واللجوء الى ممارسات تضر بأعضاء آخرين. وصرح بأن بلده، لاعتقاده أن كلا من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء سوف تستفيد من الترتيبات التجارية الجديدة، قرر الانضمام الى المنظمة الجديدة.

١٢٤ - وانتقل الى الحديث عن حالة بلده الاقتصادية فقال إن اقتصاد عمان يعتمد في الدرجة الأولى على الزيت ولكن الحكومة، لإدراكها تلك الحقيقة، حاولت، بنجاح الى حد ما، أن تنوع الاقتصاد؛ إذ يجري حاليا إنتاج ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط والغاز واتخذت تدابير أخرى لتوسيع مصادر الدخل الوطني. وتشمل هذه التدابير برامج للتحويل الى القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. وبالرغم من أنها تدير شؤون عمان إدارة حصيفة، فإن العجز السنوي في الميزانية أخذ يزداد في السنوات الأخيرة؛ وقد استلزم ذلك إجراء تخفيضات في عام ١٩٩٥، بيد أن الخدمات الأساسية لم تتأثر. وتعتزم الحكومة موازنة الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠.

١٢٥ - وفي ختام كلامه قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الثانية التي تظل، كما يراها وفده، المحفل الملائم لمعالجة المشاكل الاقتصادية والبيئية العالمية التي تواجه المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠